



نص الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله بمؤتمر الدول غير المنحازة ببلغراد

الحمد لله

أصحاب الجلالة :

أصحاب المعالي :

حضرات السيدات والسادة :

يطيب لنا أن نحييكم باسمنا الخاص، وباسم شعبنا، ونوجه أحر تهانينا إلى صديقنا فخامة المرشال جوزيف بروز تيتو، وإلى حكومة يوغوسلافيا وشعبها المضيفة على الحفاوة البالغة التي خصونا بها.

لا يكاد التاريخ الحديث يعرف اجتماعا حضره مثل هذا العدد الرائع من رؤساء الدول. لقد لبث الدعوة إلى حضوره دول من القارات الأربع : أمريكا وآسيا وأفريقيا وأوروبا، وأوفدت إليه المسؤولين المباشرين عن مصيرها.

لقد حضرنا إلى بلغراد تحذونا أسباب مستعجلة عميقة، فمبذ وضعت الحرب أوزارها لم يبد الأفق الدولي ملبداً بغيوم تهدد البشرية مثلما يبدو في هذه الأيام، فهل يعني هذا أن قراراتنا يمكنها أن تضع حداً للتوتر المتزايد؟ وتوقف السباق إلى التسلح؟ وتقضي على الحرب الباردة؟ أو بعبارة أجمع : أن تعطي للجو المتجسم الذي تحيا فيه الإنسانية الآن مظهراً وديعاً؟

لأنظن أن انسان القرن العشرين يستطيع أن يكون أقل واقعية من أسلافه ! وستبقى بين أبناء البشرية مواضيع يختلفون حولها بما داموا موجودين على ظهر البسيطة.

وعندما كان الانسان البدائي لا يرى في حل القضايا الا المظهر الخشن الحيواني ، فإننا نحن رجال القرن العشرين — الذين استطاعوا السيطرة على المادة واجتياز الحدود التي كانت موصدة في أوجههم — وصلنا إلى غزو الفضاء، ومعرفة الجوانب التي ظلت فيه حتى الآن سرا مجهولا.

ونحن نرى أنه يتحتم علينا — احتراماً لمستوانا الحضاري — أن نبحث عن حلول معقولة وسليمة لجميع الأشياء التي تثير الخلاف بيننا وتجعل بعضنا يعارض بعضاً.

ومما يسجل بارتياح في هذا الموضوع أن شعوباً يتزايد عددها يوماً بعد يوم — بدأت تنتعش بفعل انتفاضة تذكها الفضيلة الجماعية. أجل ! نقول « الجماعية » لأن مبدأ عدم التبعية الذي كانت الدول تمارسه على انفراد أخذ يكتسي حلة مذهب جماعي، ويتحول في الوقت نفسه إلى نظام للتعايش السلمي، وإذا ما حاول الكبار أن يقتدوا بالصغار في هذا الميدان فسنكون واثقين بأن آفاق مستقبل سعيد ستفسح أمام الإنسانية.

على أن هذا لا يعني أن مبدأ عدم الانحياز يقتضي نكران جميع الأفكار الرشيدة المثمرة البناء الآتية من



أحد المعسكرين، أو يستوجب — لكي نكون غير منحازين — أن نجهد أنفسنا — أمام كل مشكلة نخشا عن حل ثالث لا يوجد عند الشرق أو الغرب، اننا نرى أن الحلول كيفما كانت فيها ما يقبل، وفيها ما يرفض، لكن الاختيار ينبغي أن يركز على الموضوعية الدائمة، ويكون مستوحى من الضمير الدولي.

ولا ينبغي تصور الحياد وعدم التبعية كموقف سلبي ضد الأفكار الصالحة سواء كان مصدرها الشرق أو الغرب، إذ الواقع أن هناك أسبابا وجبة عند هؤلاء وأولئك، وإن الإستقامة ونزاهة القصد ليليان علينا أن نقبل هذه المواقف.

ولا يعني حيادنا كذلك اعتزالا أو عدم اكتراث بجزء من البشرية، بل يعني — على العكس من ذلك — قبول كل ما هو عادل وحق في نطاق الفكر البشري، انه حياد نشيط متحرك، لا يستهدف الا المحافظة على القيم الانسانية، ولا يعمل الا لدعم السلام وتقدم النوع الانساني.

ان الشعوب الممثلة في هذا المؤتمر والتي نضجت سياسيا واجتماعيا نضجا لا مراء فيه لتشعر بالخطر العظيم الذي يهدد الانسانية، وترفض أن تستسلم أمامه على أنه قضاء محتوم لاراد له.

ولقد صح عزمنا على أن نهجى للسلام الأجواء المناسبة، ونعمل على بعث فكرة التعاون بين البشر على اختلاف ألوانهم وأجناسهم واتجاهاتهم الروحية والمذهبية.

ان السلام يعنيثنا مثلما يعني جميع الشعوب، وليس من اللائق أن تختص الدول الكبرى وحدها بتقرير مصير الانسانية، فالتوتر يقلقنا أشد اقلق، وإذا كان المقام لا يسعنا لوصف هذا التوتر واستعراض أسبابه فالذي تنتظره منا شعوبنا والرأي العام الدولي هو أن نضع أسسا ونستلهم حلولا ولو جزئية يقام عليها عالم يغمره السلم، ويعمه الهناء والارتياح.

ولكن مادام نخيم على العالم الجوع والخوف والمرض والظلم الاجتماعي — زيادة على شبح الحرب — فلا يمكن أن تتسم القرارات التي نتخذها بطابع الارتياح.

ان عدم التبعية يتطلب أناة وارتباطاً فيما يمكن أن نتخذ من قرارات، ذلك الارتياح الذي بدأ يعني في القرن العشرين الحصانة ضد الآفات التي عددناها.

ولما كنا مقتنعين بأن سياسة عدم التبعية هي سياسة الحكمة والمحافظة على السلام، فليس من اللائق أن تكون وقفا على الدول الممثلة هنا وحدها، بل ينبغي — على العكس — أن نشاطر في اعتناقها جميع دول المجموعة البشرية، وأن نهب إلى شد أزرها اذا ما عرضها اعتناقها لذلك المذهب الى تدابير انتقامية ربما تعرقل توسعها الاقتصادي ورقبها الاجتماعي، ومثل شعب كوبا الشجاع يوضح — إذا كان هناك داع لتوضيح — العراقيل التي يواجهها شعب يكافح من أجل تحقيق كامل استقلاله السياسي والاقتصادي.

والواقع أن الأقطار الغير المنحازة ينتمي معظمها إلى أمم انبثقت عن أزمة الاستعمار، ولقد واجهت تلك الأقطار بشجاعة العواقب المترتبة عن تحررها، وتحملت بصبر وجلد أثقل الأعباء في سبيل ممارسة سيادتها. وقد تجد الدول المدعوة اليوم الى اعتناق مبدأ عدم التبعية نفسها أحيانا في قبضة الدول التي كانت تستعمرها من قبل. وهي جميعا دول منحازة وترى نفسها محرومة من كل مساعدة اقتصادية أو تقنية اذا ما رفضت مسايرة السياسة التي يخططها مستعمروها السابقون.



ويستخلص من كل هذا أنه — لكي تكون دولة من الدول غير منحازة — لا يكفي أن تكون حرة سياسيا، بل يجب أن تكون أيضا حرة اقتصاديا واجتماعيا، ولكي نضمن هذه الحرية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي يجب علينا أن نقيم مجموع قضايانا وأهدافنا على أساس من التضامن الفعال، ولقد أصبحت الميادين الاقتصادية والاجتماعية هي قطب رحي كل تضامن في القرن العشرين.

ولسنا نقصد بهذا أن نقترح مخططا للمساعدة في الميدانين الاقتصادي والتقني، ولكننا نهيب بالدول الممثلة في هذا المؤتمر الى جعل هذه القضية في طليعة القضايا التي يهتم بها.

حقا أن مأساة الأقطار المتخلفة تتجلى من خلال السباق القائم الآن بين التزايد السريع لسكان يعيشون باستمرار في بؤس وشقاء، وبين قلة الوسائل المالية والتقنية التي تمكن الأقطار من استغلال ثرواتها الطبيعية. وإذا كنا نلاحظ في الأقطار المتقدمة تحسنا مستمرا في توزيع معدل الدخل القومي، فإننا نشاهد في بقية العالم جمود ذلك الدخل وانخفاضه في بعض الأحيان.

ولكن وجدت الثروة والتقنية مجمعة في عدد ضئيل من الأقطار لأسباب تاريخية معروفة نذكر من بينها الاستعمار والامبريالية وبعض النظم الاجتماعية المتأخرة، فإن مثل هذه الحالة أصبح مرفوضا في قانون الأخلاق، مستكبرا من طرف الضمير الدولي.

إن الأقطار التي تحررت حديثا تشن حاليا غارة شعواء ضد التخلف، ولكن مهما كان الحماس النضالي لهذه الشعوب فإن النتائج المحصلة لحد الآن تظهر ويا للأسف ضئيلة غير مشجعة.

فينبغي لمجلسكم الموقر أن ينكب على دراسة هذه الحالة المقلقة والمندرة بشر سيكون في المستقبل من أخطر أسباب التوتر الدولي، ذلك لأن هذه الحالة المؤسفة تعني مليارين من البشر يشعرون أنهما مسلوبان من حقهما الحيوي في الحصول على ما يسدان به الرمق.

والاعانة المقدمة الى هذه الأقطار — كما نتصورها الآن — هي — كما يعلم كل واحد — إعانة غير كافية، سواء كانت مقدمة في نطاق ثنائي، أو بواسطة المنظمات الدولية، وقد تصبح الأقطار المتخلفة بسبب ضعفها الاقتصادي بمثابة ألعوبة طيعة بين أيدي الدول الكبرى، تلك الدول التي تسعى كل منها في الحصول على أنصار سياسيين، وقواعد استراتيجية، ومصادر للمواد الخام، وأسواق للتجارة، وإن تلك الأقطار لتشعر بقوتها ووحدتها، وترفض أن تكون أدوات لتنفيذ أغراض أجنبية عنها.

وقد حان الوقت لكي تعيد الدول المتقدمة النظر في الخطة التي ظلت تسير عليها حتى الآن في تعاملها مع الأقطار المتخلفة، وتتخلى عن أثرها، تتمكن أهل هذه الأقطار من التمتع بخيرات الأرض والاستفادة من مزايا التقنية.

إن تجمع الثروات والتقنية بين أيدي ثلث العالم ليحدث خلافا خطيرا في التوازن العالمي، ولكن هذا الخلل لا ينبغي أن يكون مدعاة لتوتر العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، واننا نعيد من فوق هذا المنبر ما كنا صرحنا مشتركة للتعاون على بناء عالم أفضل، يقام على أساس التوزيع العادل للثروات.

وربما يرى البعض أن من السابق لأوانه أن توضع وتدون وفق مخطط عالمي قوانين في ميدان التخلف



والتضامن بين الأغنياء والمستضعفين، وفي الحقيقة ينبغي أن تكون لنا أفكار جريئة تضع مخططات مدققة للاعانة التقنية المقدمة للأقطار المتخلفة، واننا نعيد من فوق هذا المنبر ما كنا صرحنا به من فوق منبر منظمة الأمم المتحدة أثناء دورتها الأخيرة وهو: أن هذه الاعانة ينبغي أن تكون صادرة أول ما تصدر عن منظمة دولية داخل نطاق هيئة الأمم المتحدة، وهذا يمكن من اجتناب كل توريط أو شك أو ضغط ظاهر أو خفي، كما يمكن من جهة أخرى الأقطار المتخلفة أن تسهم بنفسها إسهاما فعالا في تسيير مؤسسات من هذا القبيل.

على أن المساعدة المالية مهما بلغت من الأهمية لا تسمح بالحصول على النتائج المرجوة اذا لم تقترن بمساعدة تقنية يكون هدفها الأساسي تكوين الاطارات الوطنية التي تخلف الاطارات الأجنبية، وتسهم اسهاما قويا في دعم الاستقلال السياسي، اذ العجز المالي لا يعرقل وحده نهوض الشعوب، بل ان الفقر في الاطارات الفنية والادارية هو العائق الاكبر الذي يحول بينها وبين التقدم والرفق.

إن الأقطار المتخلفة حريصة على حث السير في طريق الازدهار الاقتصادي والتقدم التقني، بقدرما هي حريصة على أن لا تكون عميلا طيعا بين أيدي الدول الكبرى، وعلى هذه الأقطار ان تبحث عن هذه المساعدة لدى المنظمات الدولية، ولدى الأمم المتحدة على الخصوص.

ولكن هل هذه الحياة ملائمة لضرورات وقتنا وللمهمات التي نريد أن ننيطها بها؟

اننا نرتاب في ذلك !

والواقع أنه لا يعزب عن علم أحد أن عدم ملائمة هيئة الأمم المتحدة للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي يجعلنا أمام قضية من أخطر القضايا التي نواجهها، فعلاوة على أن هيئة الأمم المتحدة أصبحت هي نفسها ضحية لمظاهر الحرب الباردة فان أنظمتها الحالية لم يطرأ عليها أدنى تغيير. وذلك رغما عن التحويل الهائل الذي طرأ على العالم.

واذا عادت بنا الذاكرة الى سنة 1945 وجدنا أن المؤسسين لهذه المنظمة كانوا حلفاء شاعرين بمسؤولياتهم المشتركة إزاء العالم الذي خرج من ويلات حرب قاسية. واذا تذكرنا أيضا أن هذه المنظمة ابتدأت اذ ذاك بخمسين عضوا أمكننا أن نتصور أنها لا يمكن في الوقت الحاضر أن تضطلع بصورة لائقة بأعباء المهمة التي أنشئت من أجلها. وفي الواقع أن هؤلاء المؤسسين اختلفوا فيما بينهم، وقد دخل في هذه الحياة أكثر من أربعين عضوا جديدا تحرروا حديثا من السيطرة الاستعمارية وأجروا في شرايينها دما حيا نشيطا. وبالرغم عن هذا فإن بوادر الاعياء أخذت تظهر عليها، ولما يمض على وجودها أكثر من 15 سنة.

وهذه هي الأسباب التي دعت جميع المسؤولين عن السيادة الدولية الى أن يجمعوا على ضرورة ادخال الاصلاحات اللازمة على المنظمة الدولية لتمكن من القيام بالأعمال المنوطة بها بنجاح.

ولكي يتاح لنا أن نضع حدا عمليا للضعف الخطير الذي يوجد في هيكل المنظمة ونشاطها نرى أن اتخاذ قرارات مهمة مثل قبول الصين الشعبية في هيئة الأمم المتحدة والدعوة الى عقد مؤتمر عام يجمع كل أعضاء هذه الهيئة بقصد مراجعة عميقة مفصلة لميثاقها مما يؤدي الى تسهيل وضع قواعد لتنظيم الحياة تنظيمًا أكثر ملائمة وعدلا، ويجعل منها أداة فعالة محترمة عالمية قادرة على إقامة سياسة السلم والعدالة والتقدم في العالم، ونرى أنه يجب على هذا المؤتمر الذي سيعكف على مراجعة الميثاق أن يدرس بوجه خاص مشكلتين هامتين:



الأولى ترمي الى تكوين قوة دولية تعطي لمنظمة هيئة الأمم المتحدة الوسائل الكفيلة بتأمين السلم والأمن، وتمكنها من تطبيق قراراتها وتوصياتها في عالم مجرد من السلاح. ونرى في الواقع أن الضربات القاسية التي وجهت الى سلطة هيئة الأمم أساس التناقض الموجود بين رسالتها الأساسية في ميدان السلم والأمن، وبين إرادة الدول الكبرى التي لا تتكلم الا على قوتها الخاصة لفرض نفوذها.

والمشكلة الثانية التي يجب أن يدرسها هذا المؤتمر المقترح هي البحث عن الوسائل التي تمكن الهيئة الدولية من مواجهة مشاكل التخلف بعدالة وكفاءة أكثر من الماضي.

ومئتان المشكلتان تكوينان في نظرنا مظهرين أساسيين لمهمة هيئة الأمم المتحدة في عالمنا الحاضر. ورغم أن الأمم المتحدة تجتاز مرحلة غصيبة في الوقت الحالي ولا تعكس حقيقة الحالة الدولية فانها لا تزال ورغم كل شيء الأداة الوحيدة بين أيدي البشر للتعاون في جو يغمره السلام والوفاق وترضى رغباته المشروعة.

ولهذا ففي انتظار تحقيق إصلاح المنظمة إصلاحاً كاملاً نرى أنه من المناسب أن تسوي بدون تأخير بعض المسائل الأولية لتستجيب على الأقل للرغبة المشروعة للشعوب الحديثة العهد بالاستقلال في أن تشارك مشاركة فعالة في أعمال هيئة الأمم المتحدة.

والمقصود أن تقسم تقسيماً شاملاً المقاعد الموجودة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مجلس الأمن، مع تقوية الاختصاصات ووسائل اللجان الاقتصادية الإقليمية، وإصلاح نظام اختيار موظفي هيئة الأمم وتحسينه.

ان هيئة الأمم المتحدة رغم ماهي عليه من ضعف لا تزال تقوم بعمل إيجابي في سبيل السلم والتعاون بين الشعوب، ويجب علينا جميعاً أن نعالج ضعفها وأن نعطيها السلطة والوسائل الضرورية لتحقيق رسالتها السامية لصالح النوع البشري.

فإذا ما تحقق تنظيم هيئة الأمم المتحدة على هذا الشكل، فسيمكنها أن تلعب دورها الكامل، وتساهم في تصفية أهم أسباب التوتر الدولي.

وبهذا الصدد، نلاحظ أن التسابق في ميدان التسلح من أهم أسباب هذا التوتر الذي يتجلى في تطاحن الدول الكبرى، فغداة الحرب العالمية الأخيرة تمسكت الدول العظمى بمضاعفة إنتاج الأسلحة الواسعة التدمير بدلا من إيجاد حل للمشاكل المتولدة عن الحرب نفسها، وبناء أسس لاقامة سلم دائم على وجه الأرض.

وقد لاحظنا أن محاولات تبذل لايها الرأي العام الدولي بأن الدول التي تملك الأسلحة النووية لها — وحدها — الصلاحية في إيجاد حل لقضية نزع السلاح.

ولكن أمام الخطر المتزايد الذي يهدد العالم نعلن أن هذه القضية تهم الإنسانية قاطبة، وأن على جميع الدول واجب تكتيل الجهود لحل المشاكل حلاً كاملاً أو لحل بعضها حلاً جزئياً على الأقل. ونلفت نظر الدول العظمى الى الخطر الذي يهدد العالم بسبب ما تجمع فيه من وسائل التدمير. ومن واجبا أن نستعري أنظاركم — بكل تأكيد — الى ما تتكبد به الإنسانية من تبذير من جراء مصاريف التسلح الباهظة. تلك المصاريف التي تبلغ مائة مليار من الدولارات سنوياً تضيع في سباق جنوني للاحراز على أجهزة مدمرة.

وما أكثر النتائج التي يمكن الحصول عليها اذا استعملنا هذا المبلغ الضخم في أغراض سلمية؛ لقد قرر



خبراء مبرزون أن ثلث هذا القدر يكفي أن يحسن بكيفية ملحوظة حالة الأقطار التي هي في طور النمو.

لقد دامت المناقشات والمحادثات حول نزع السلاح — منذ سنين — داخل مختلف اللجان والمؤتمرات الدولية دون الحصول على نتيجة ما. وقد كان من الممكن إبرام اتفاق محدود لايقاف التجارب الذرية يجنب الانسانية — على الأقل — الزيادة في عدد الأقطار التي تملك أسلحة ذرية. على أن المؤتمر الثلاثي الذي اجتمع بجنيف لهذا الغرض منذ أكثر من سنتين لم يته أشغاله بعد.

والمغرب الذي هو أحد ضحايا الاستمرار في التجارب النووية قام بعمل مجد في هيئة الأمم المتحدة أسفر عن اتخاذها قرارا يستنكر تجارب فرنسا في الصحراء؛ إلا أن هذه التوصية بقيت دون مفعول.

لقد أزعجتنا استئناف التجارب النووية من جانب الاتحاد السوفياتي في الوقت الذي كان مؤتمرنا والعالم أجمع يتطلعان فيه إلى الوصول إلى اتفاق حول تحريم هذه التجارب نهائيا كمرحلة أولى حاسمة لنزع شامل وتام للأسلحة.

وسبقي مقتنعين من جهتنا بأن الأقطار غير المنحازة لها دور بناء تقوم به للبحث عن منهاج أكثر صلاحية للخروج بالمفاوضات حول نزع السلاح — من المأزق الذي تتخبط فيه. ولهذا عرضنا في شهر أكتوبر الماضي على الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة مخططا روعي فيه في نفس الوقت — الاختيارات السياسية التي يجب أن يقوم بها الطرفان والدور الأساسي للتوفيق والبحث عن حلول عملية عادلة.

يجب علينا نحن الدول غير المنحازة أن نضطلع بها في هذه المناقشات التي ستكون نتيجتها حاسمة بالنسبة لمصير الانسانية.

ومازلنا نرى كما صرحنا بذلك في السنة الماضية أن مسطرة استئناف المفاوضات حول نزع السلاح يمكن أن تجري على مرحلتين.

ففي المرحلة الأولى يمكن أن تجتمع لجنة مؤلفة فقط من ممثلي خمس دول محايدة يساعدهم خبراء تكون مهمتهم الأولى توضيح عناصر النقاش وذلك بتحديد نقط الاتفاق ونقط الاختلاف التي تجمع أو تفرق بين المخططين المقترحين. وهذا الاستقصاء أجري فعلا عدة مرات؛ غير أنه كان في الماضي أشبه ما يكون بجدار عقيم، ولذلك نرى أن هذا العمل يجب أن يستأنف. ولا يمكن أن يتم إلا من جانب البلدان التي ليست طرفا في النقاش.

وفي مرحلة ثانية تجتمع اللجنة المكلفة بنزع السلاح، والمكونة من البلدان العشرة التي تشارك فيها، ومن الدول الخمس المحايدة التي تتكون منها اللجنة الفرعية، وستشتغل معتمدة على الوثائق المحضرة من طرف اللجنة الفرعية المكونة من المحايدين، والتي تقوم بدور التحكيم والتوفيق معينة بذلك على جعل النقاش مفيدا. ولهذا الغاية يمكن أن يقترح إسناد رئاسة اللجنة الجديدة بالتناوب إلى أحد ممثلي الأقطار الخمسة غير المنحازة.

ذلك موقفنا من هذه المشكلة الشائكة التي سيساعد حلها على تصفية الجو الدولي، ويسهل في نفس الوقت الاقتراب من حل مشاكل أخرى، مثل المشكل الألماني وقضية برلين. إنه ليس من الواقع أن يفكر في حل لهاتين المشكلتين دون أن يوجد حل سابق لمشكلة نزع السلاح.

وغير خاف على حضراتكم أن قضية ألمانيا هي من مخلف الحرب العالمية الثانية لم تفتأ منذ أمد طويل



تعكر صفو الأفق الدولي دون أن يتوصل الى حل لها، وهذا يعني أن المشكل الألماني باعتباره مشكلا سياسيا دوليا نجم في الواقع عن صعوبات نشأت بين الحلفاء حول ابرام معاهدة الصلح مع ألمانيا، ثم تميزت بعد ذلك بخصائص كانت من أهم عوامل الحرب الباردة. وقضية برلين هي في الواقع عنصر من عناصر المشكل، وتشكل نقطة احتكاك خطير بين الكتلتين. ولكي نقدر تقديرا سليما حقيقة المشكل الألماني وحقيقة قضية برلين خاصة، اسمحوا لنا أن نذكر بإيجاز المواقف التي اتخذتها الدول التي بيدها حل هذا المشكل. فهذه الدول تعترف جميعا سواء منها الغربية أو السوفياتية بأن الوقت قد حان — بعد أن مضت ست عشرة سنة على انقضاء الحرب — لحل المشكل الألماني، لكن جميع المحاولات التي بذلت وخاصة بعد حصار برلين باءت بالفشل. فقد انعقدت لهذا الغرض بباريس وجنيف عدة مؤتمرات في مستوى رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية تبودلت خلالها مقترحات من الجانبين، إلا أن مواقف الطرفين المبدئية كانت متباعدة، سواء فيما يرجع لمعاهدة الصلح أو لقضية برلين نفسها. ودون أن نريد اصدار حكم على هذه المواقف المبدئية التي اتخذها كلا الجانبين نلاحظ أنها تبرز من خلال الاقتراحات التي تقدم بها كل من الطرفين والتي تضمن فحواها الأساسي المشروعان السوفياتي والغربي، ومع أن كلا المشروعين يحتوي على اقتراحات بناءة يمكن ان تكون قاعدة للتوفيق، فانه لم ينظر مع الأسف الشديد الى أي منها بعين الاعتبار. فقد تمسك كلا الجانبين بوجهة نظره فيما يخص توحيد ألمانيا. فالغربيون يرغبون في تحقيق هذه الوحدة عن طريق انتخابات حرة، وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على الشعب الألماني. أما السوفياتيون فيرون أن تكون هذه الوحدة نتيجة اتفاق الدولتين الألمانيتين نفسيهما. ونلاحظ من جهة أخرى أن اختلاف وجهات النظر هذه فيما يرجع لمعاهدة الصلح يظهر كلما حاول الطرفان إيجاد حل لقضية برلين.

ففي مؤتمر جنيف سنة 1959 تقدم الطرفان بمقترحات لتصفية هذه المشكلة الشائكة، فاقترح السوفياتيون من جانبهم نظام مدينة حرة للجزء الغربي من برلين؛ وهذا المشروع كانت تحتوي عليه المذكرة الموجهة من طرف الاتحاد السوفياتي الى الدول الغربية الثلاث بتاريخ 27 نونبر 1958 كما نجده في المذكرة التي سلمها الرئيس خروتشوف الى الرئيس كينيدي خلال مقابلتهما في فيينا في يونيو 1961.

أما الغربيون فقد قدموا في نطاق مخططاتهم للصلح مشروع اتفاق مؤقت لبرلين فيه تنازل كبير فيما يخص مراقبة موظفي الجمهورية الديمقراطية الألمانية لحرية الوصول الى برلين، ومراقبتهم لما يسمى بالنشاط الهدام في طرفي المدينة، ولكن هذين المشروعين لم يحظيا بالقبول.

على أنهما يحتويان مع ذلك — كما هو الشأن في المشروعين المتعلقين بمعاهدة الصلح — على قاعدة للمناقشة يمكن أن تفضي الى نتيجة أضمن للمصالح القائمة.

ولم نتناول بالعرض هنا الا المخططات المقترحة من طرف الاتحاد السوفياتي والدول الغربية الثلاث، لكن هناك مخططات أخرى عديدة قدمت بقصد تسوية المشكل الألماني، مثل المخطط المتعلق بالمنطقة المجردة من السلاح المعروف بمخطط راباتكي، أو مخطط مانسفيلد الذي يستهدف وضع نظام لمدينة حرة يطبق على برلين بأسرها، لكن المشروعين لم يحظيا بالنجاح.

اما من جانبنا فليس لنا مخطط نتقدم به الا نيتنا الحسنة التي هي نية قوم لا يتحيزون، بل يظلون مقتنعين بأنه اذا لم يكن في الامكان إيجاد حل عاجل لمجموع المشكل الألماني فلا أقل من أن يخفف من حدة هذا البركان الملتهب الذي يمثل حاليا في مشكلة برلين.



ومن أجل ذلك نعتقد بأن الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الدول الممثلة في هذا المؤتمر يعتبر انصافا وتحقيقا للعدالة نحو الشعب الجزائري. وسيكون هذا الاعتراف بمثابة مساندة فعالة في سبيل قضية السلام في الجزائر.

وفي أنكولا أيضا شعب يستमित في سبيل استعادة كرامته واستخلاص سيادته من الاستعمار البرتغالي الذي يعبىء كل وسائله للقضاء على الشخصية الأنجولية وادماجها في شخصية برتغالية.

وان واجبنا ليقضي علينا بأن نقف بجانب الشعب الأنكولي في كفاحه، وأن نسانده في قضيته العادلة.

وهناك أيضا مظلمة أخرى يجب أن نضع حدا لها. تلك هي مأساة فلسطين العربية. فمنذ قرون وشعب فلسطين العربي يعيش في دعة دون أن يثير في العالم مشكلا عويضا الى أن عمدت الامبريالية إلى طرده من وطنه دون شفقة ولا رحمة. فهل من العدل أن يترك الى مالا نهاية له مليون من البشر يعيشون مشردين من ديارهم في أسوأ الظروف؟ وهل من العدل أن يعتمد بحجة رفع المظالم التي لحقت باليهود المضطهدين؟ وهل من العدل أن يسمح للامبريالية أن تنال من الضمير الانساني بخلقها من العدم وعلى حساب شعب كامل دولة يعتبر إيجادها تحديا صارخا للعالم العربي؟ وتكون بؤرة هيجان وصراع دائمين؟

وقد اتخذت منظمة الأمم المتحدة منذ مدة طويلة عدة قرارات حول هذا المشكل الهام الا أن هذه القرارات ظلت حبرا على ورق.

ومن أسباب التوتر العالمي قضية الميز العنصري؛ فاتحاد جنوب افريقيا هو في الوقت الحاضر البلد الوحيد الذي جعل من الميز العنصري نظاما للحكم ودونه في قوانينه. وانه لتحد للبشرية جمعاء. وواجبنا الأكيد أن ناضل بجميع الوسائل الممكنة التي في متناولنا لجعل حد لهذه الحالة التي لا تحتمل والتي تنتزع من الانسان مميزاته الانسانية لا لسبب سوى أن بشرته تحمل لونا آخر فيجب أن نعمل على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكي يسترجع الأفارقة في جنوب افريقيا كرامتهم الانسانية وكامل حقوقهم.

حاضرة الرئيس :

إن موجة التحرر قد أخذت تفكك منذ سنين أوصال الامبراطوريات الاستعمارية وكانت سنة 1960 بالنسبة لافريقيا في هذا المضمار سنة مباركة والواقع أن عددا من الدول قد ارتقت خلال العام الماضي الى ممارسة كامل سيادتها الدولية، ولكن الاستعمار التقليدي هيا أمام هذه الثورة حباله وألغيه. فانه لا يقرر مغادرة بلد الا وهو يأمل في أن يؤمن أحسن من ذي قبل مصالحه الاقتصادية والعسكرية والسياسية تأمينا أضمن تحت ستار كاذب من الحرية والاستقلال.

وما تزال الدول المستعمرة تواصل احتلال أجزاء كاملة من أقطار تتمتع بسيادتها وكثيرا ما تخلق دولا

مصطنعة وهذا التعدي على وحدة تراب بلاد مستقلة عضو في الأمم المتحدة خلق جوا من الاحتكاك والاستفزاز ويكون تهديدا دائما للأمن والسلم. ففي المغرب مثلا تستمر اسبانيا في احتلال جهات كاملة في جنوب بلادنا (الساقية الحمراء، افني. وريودأورو) كما تحتل قطاعات في شمال مملكتنا.



وانه لمن واجبنا باعتبارنا أقطاراً غير منحازة أن نهم بهذه القضية ونهم في السعي لإيجاد حل لها، لأن على هذا الحل تتوقف المحافظة على السلم في العالم، ولا نظن أنه من المستحيل إقامة جسر دائم يلتقي عليه الطرفان. ويسعدنا أن نلاحظ أن روح التفاوض تتغلب، وإن كلا الجانبين يظهر استعداداً للتفاوض.

ونحن لا نضع موضع الشك حسن نية الطرفين ورغبتهما في الوصول إلى نتيجة، وإننا لنهيب بهما أن لا يتخذا أي تدبير قد يقود العالم إلى الهاوية.

ويجب علينا نحن الدول غير المنحازة التي تهتم قبل كل شيء بالمحافظة على السلم في العالم أن نعلن بأننا على استعداد لبذل كل مساهمة تتيح للطرفين معا أن يلتقيا، وإعانتها على الوصول إلى حل معقول يقبله الجميع، ونطلب من المؤتمر أن يمعن النظر في هذا المقترح، ويدرس وسائل تطبيقه.

ونظراً لكوننا أقطاراً غير منحازة ولا منساقاة مع أي من الكتلتين فسيسهل علينا أن نتدخل بطريقة أكثر نزاهة، لا يحدونا إلا الاهتمام بأن نجنب العالم ويلات صراع لن تجني من ورائه الإنسانية إلا الخراب والدمار. وبموقفنا هذا نكون قد شاركنا بحظ وافر في المحافظة على السلم ودعم جانبه، ونكون قد حققنا خطوة إلى الأمام في الطريق المؤدية بالشعب الألماني إلى تحقيق مطامحه المشروعة.

وإذا كان السلم مهدداً في أوروبا بسبب قضية برلين فعلى حدودنا وفي أرض المغرب العربي يشن الاستعمار منذ سبع سنوات خلت حرباً شعواء ضد شعب يناضل ببسالة من أجل كرامته وحقوقه المقدسة.

وهذه الحرب الاستعمارية الضروس يواجهها الشعب الجزائري كله بإيمان وشجاعة أثارت إعجاب العالم أجمع وعطفه.

والمغرب متضامن كل التضامن مع الشعب الجزائري ويعتبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنبثقة عن كفاحه هي الحكومة الكفيلة بتمثيل الجزائر ولها وحدها صلاحية التكلم والالتزام نيابة عنه. ونأسف لأن الاتصالات التي وقعت حتى الآن لم تسفر عن نتيجة. كما نأسف لأن محادثات مولان وأيفيان ولوجران لم تؤد إلى السلام.

ومع ذلك فإن حل مأساة الجزائر يجب أن لا يتأخر بعد لأن المسؤولين من الطرفين يعلمون أن حلها يقرع أبوابهم فلقد أصبح الكل يعلم أن سياسة تقرير المصير أصبحت أمراً غير مجد؛ ذلك لأن الظروف المحلية سواء منها الإدارية أو العسكرية تجعل تطبيق هذه السياسة أمراً مستحيلاً فيلزم والحالة هذه أن يفتح الباب على مصراعيه لنقل السلطات لأن سياسة تقرير المصير قد فات أوانها كمرحلة تمهيدية فيما يرجع لجوهر المشكل، وهذه هي الحقيقة؛ ولا أدل على ذلك من أن المتفاوضين الفرنسيين قد وجدوا أنفسهم أمام تناقض إما عن وعي وإما بدونه فهم في الوقت الذي يعلنون فيه أنهم لا يعترفون لحكومة الجمهورية الجزائرية بالتكلم باسم الشعب الجزائري يطلبون من هذه الحكومة الدخول معهم في مفاوضات حول مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية وحول الضمانات التي ينبغي أن تمنح للأقلية الأوروبية.

وعلينا جميعاً أن نعمل كل ما بوسعنا للوصول إلى الحل الذي لا يمكن أن يكون إلا باستقلال الجزائر ووحدتها ترابياً.

وأملنا وطيد في أن يسهم هذا المؤتمر بصورة إيجابية لحل قضية الجزائر.



وتحتل فرنسا من جانبها مقاطعة كاملة من بلادنا هي موريتانيا التي خلقت فيها دولة مزيفة تهدف الى تمزيق وحدتنا الترابية.

ونحن نستنكر هذه المناورات الاستعمارية التي لا تهدف الا للابقاء على الوجود الاستعماري في شكل جديد. وليس المغرب مع الأسف هو البلد الوحيد الذي ذهب ضحية هذه المناورات التي قام بها الاستعمار في ايربان الغربية وكوا والبريمي واننا نؤكد لها عطفنا وتأييدنا في كفاحها للمحافظة على حريتها ووحدتها ترابيا.

حضرة الرئيس :

أمام الحالة المفزعة الخطيرة التي أصبح العالم عليها بسبب الأزمات التي استفحلت في المدة الأخيرة والتي تقلق بال العالم أجمع وتهدد البشرية بالفناء نرى من الواجب علينا أن نقترح على جمعكم الرشيد أن يتخذ قرارا نطلب فيه بالخاح إدراج الاقتراح الآتي كنقطة أولى في جدول أعمال الدورة القادمة للجمعية العامة لهيأة الأمم. وهي حماية السلم العالمي.

واننا لوائقون من أن دراسة هذه القضية الخطيرة في نطاق هيئة الأمم المتحدة لمن شأنه أن يساعد على تقريب وجهات النظر المختلفة وإعادة الطمأنينة الى النفوس.

حضرة الرئيس :

لقد لاحظنا من خلال العرض الذي تقدمنا به اليكم أن هناك مراكز متعددة للاضطراب في العالم وان سببه لواضح وليس في نيتنا أن نعرض على مجتمعكم الكريم تاريخ الاستعمار ولقد اقتنع الضمير الانساني الى حد انه خلال الدورة الأخيرة لجمعية الأمم المتحدة لم يرتفع صوت واحد للدفاع عن الاستعمار. ومما يعث على الارتياح أن نلاحظ أن التصريح حول منح الاستقلال للشعوب غير المستقلة تمت الموافقة عليه دون معارضة. وإذا كانت المصادقة المبدئية على هذا التصريح قد تمت الا أنها ظلت بدون مفعول؛ ولذلك يهمننا أن نسهر على ابتكار الوسائل المناسبة لاعطاء هذا التصريح كامل معناه. ولكي نعطي لهذا التصريح مدلوله الحقيقي يجب اعتبار الاستعمار كأداة لتنظيم العلاقات فيما بين الشعوب قد ألغي إلغاء نهائيا.

فالوصاية الدولية نفسها لم يبق داع لوجودها؛ ولكي نعوضها نقترح إحلال لجنة من هيئة الأمم المتحدة محل مجلس الوصاية للأمم المتحدة مكونة من ممثلين عن دول لم تمارس الاستعمار. وهذه اللجنة ستكون مهمتها مساعدة الشعوب التي لاتزال مستعمرة أو تحت الوصاية على الوصول الى ممارسة سيادتها القومية والدولية خلال فترة لا تتعدى سنتين. وهكذا نكون قد وضعنا حدا للنظام الاستعماري الذي يكون عاملا من عوامل التوتر الدولي.

حضرة الرئيس :

لقد تناولنا بالبحث مختلف القضايا الموضوعية على المجموعة الدولية غداة حصول تطور عميق في الوضع السياسي لهذه المجموعة بتأليف مجموعات اقتصادية كبرى وتحقيق الانسان لرقى علمي ثوري، ولقد تخررت عشرات من البلدان وظهرت على الصعيد الدولي.



ولا يمكن لنا كما لا ينبغي لنا أن نبقي غير مكثرين أمام هذه التحولات والتطورات والتغيرات الجديدة.

إن عالم اليوم لا يشبه في شيء العالم الذي كنا نعرفه منذ الأمس القريب؛ ومع ذلك فإن النظم الدولية العتيقة والتطورات التقليدية لم يطرأ عليها تطور إلى حد الآن. إن النفوذ الدائم للدول الكبرى وما تصطبغ به علاقاتها الاقتصادية مع الأقطار النامية من أثره مازالاً يكونان الخصائص الجوهرية لمجتمعنا.

فالتناقضات واختلال التوازن الذي يكابده المجتمع البشري مترتب عن العجز الذي أظهره البشر لحد الآن عن تصور حلول جريئة في ميدان التعاون والتضامن الاقتصادي والتقني، وعن عجزهم عن تحقيق تقدم رائع في الميدان الإنساني مثلاً. فعملوا ذلك في ميادين العلوم التقنية والصناعية.

لهذا فإن مؤتمر بلغراد يجب أن يقدم إلى المجتمع الدولي مساهمة في مستوى الحالة الخطيرة المليئة بالتهديدات التي نعيشها الآن.

وهذه المساهمة لا يمكن أن تكون أقل من الموافقة على وثيقة أساسية بدون تحفظ مؤكدين عزيمتنا على الاضطلاع بمسؤولياتنا في تقرير مصير الإنسانية ومعلنين من جهة أخرى عن نهاية الاستعمار وتفرقة البشر وشيدهم وقاصرهم.

كما نؤكد أيضاً ضرورة علاج التخلف الإنساني وذلك بتضامن متين كامل معبئين مبادئنا ومثلنا المشتركة ومحددتين للمستقبل السبل والوسائل الضرورية لتحقيق المطامح التي أعربنا عنها.

إننا نتنظر من هذه الوثيقة أن تلهمنا أنبل المثل وتهدينا إلى تحديد عملنا في المستقبل وعمل الشعوب المتطلعة إلى الحرية والعدل من أجل التمكين للسلام والأمن والتعاون المثمر بين جميع الأقطار.

الجمعة 26 ربيع الأول 1381 - 3 سبتمبر 1961